Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

السكوت، وثانيهما يعبر عنه. فإذا قال ابن الزملكاني: «إذا قلت لم يَأْتِني القوم كلهم فمن الواجب أن يكون قد أتاك بعضهم»، فإن ابن عميرة يتصدى لهذا القول ويناقشه ويبين خلفياته ومواضعه؛ يقول: «وهذا الوجوب باطل ولا يلزم من نفي الكلية إثبات حكم البعض إلا على النحو المعروف بدليل الخطاب ولا يبلغ أن تسمى دلالته واجبة»[11]، كما ناقشه في تأويله للآية: ﴿إنما يتذكر أولو الألباب﴾ أن المقصود ذم الكفار، ورأى ابن عميرة أن «إنما» (. . .) تقتضي حصر الآخر من جزئي جملتها في الأول فيصح قولك: «كل ذي لب متذكر»، وعند ذلك يصدق ضرورة: «ما ليس بمتذكر فليس بذي لب»، ولا ينبغي أن يقال: «إن ذم الكفار هو كل المقصود»، إنما هو لازم عن منطوق، وهو المعروف في أصول الفقه بمفهوم المخالفة لكنه في أعلى مراتبه إذ هو ضروري اللزوم»[12]. قد يظهر أنَّ في كلام ابن عميرة هذا تناقضاً، فقد قال مرة: إن دليل الخطاب «لا تبلغ أن تسمى دلالته واجبة»، وقال مرة أخرى إن مفهوم المخالفة له مراتب يكون في أعلاها ضروري اللزوم؛ على أنه يفهم من كلامه أن مفهوم المخالفة له طرفان، يكون في أحدهما ضروري اللزوم مثلما ذكر، ويكون في ثانيهما ملغى كمثل حديث القرآن عن الربا إذ لا يلزم من تحريم كثيره تحليل قليله، ويكون ما بين الطرفين مراتب قد يميل بعْضُهَا إلى الإعمال، وقد يميل آخر منها إلى الإهمال، تبعاً لمقتضيات الأحوال أو القرائن الخارجية[13].

3 ـ هيمنة النسق المنطقي لدى ابن عميرة:

لم يقنع النسق النحوي والنسق النقدي والنسق الأصولي ابن عميرة في الوصف وفي التفسير وفي التأويل، ولكنه تبنى النسق المنطقي وغلبه على ما سواه من الأنساق الأخرى، فاستخدم بعض أدواته البرهانية والحجاجية.

ليس كتاب ابن عميرة كتاباً في المنطق، وإنما وظف بعض العناصر من النظرية القياسية الأرسطية مثل التصور والتصديق وعلائق القضايا فيما بينها، سيراً مع ما شاع لدى المناطقة **والأصوليين المسلمين**[14]. فما استعمله بصفة أساسية، إذن، نظرية التحديد، وعلائق القضايا، أو نظرية القياس.

---

(11) التنبيهات، ص 79.

(12) نفس الكتاب، ص 92.

(13) انظر ص *38* من هذا البحث.

(14) وخصوصاً مؤلفات الغزالي المنطقية والأصولية.